تحديات سوق الأدوية في العراقي

٢٠٢٥

من منظور تنظيمي وتنافسي

أولاً: التحديات التنظيمية

١. ضعف التنظيم المؤسسي للقطاع الصيدلاني
- غياب إطار تشريعي وتنظيمي شامل يحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات في سلسلة توريد الأدوية.

٢. تحرير وصفات طبية يدوية بطريقة غير مفهومة
- يقوم بعض الأطباء بتحرير الوصفات بخط يد غير مقروء ورموز طبية مبهمة، ما يزيد من احتمال الخطأ في صرف الأدوية.
- توجد شبهات تواطؤ بين بعض الأطباء وصيدليات محددة، حيث تُكتب الوصفات بشكل خاص لتحصر صرف الأدوية في صيدليات معينة مقابل نسب مالية من سعر الدواء.

٣. إجراءات تسجيل الأدوية والمستحضرات المعقدة
- وجود تأخير وبيروقراطية كبيرة في عملية تسجيل الأدوية والمستلزمات، مما يؤدي إلى تأخر دخول الأدوية الجديدة إلى السوق.
- تشابك الصلاحيات بين الوزارات والجهات الحكومية المعنية.

٤. ضعف الرقابة على المنافذ الحدودية
- دخول الأدوية والمكملات الغذائية ومستلزمات طبية بصورة غير قانونية عبر المنافذ الحدودية غير الرسمية.
- عدم التزام بعض الموردين بإجراءات وزارة الصحة المتعلقة بالفحوصات والتحقق من الجودة.

٥. ضعف في تخطيط الاحتياجات الفعلية
- غياب قاعدة بيانات مركزية دقيقة توضح الاحتياج الحقيقي للأدوية.
- غياب سياسات دوائية وطنية محدثة تستند إلى الاحتياج الفعلي وعبء المرض.
- عدم استخدام أدوات تحليل الطلب وتحديد الأولويات بناءً على مؤشرات صحية ووبائية حديثة.

٦. نقص في المختبرات المتخصصة في الرقابة والبحوث الدوائية.
- نقص في عدد المختبرات الفاعلة لفحص الادوية والمستلزمات الطبية وفق المعايير الدولية.
- نقص في الملاكات المؤهلة والمعدات التقنية المطلوبة للتحليل الدوائي.

٧. الاعتماد المفرط على القطاع الخاص
- تعتمد العديد من المؤسسات الصحية الحكومية على السوق المفتوحة لتوفير الأدوية، مما يضعف قدرة الدولة على ضمان الأمن الدوائي.
- ضعف قدرة الدولة على تمويل وتوفير الأدوية الأساسية مجانًا أو بأسعار مدعومة.
- تسريب الادوية والمستلزمات الطبية من المؤسسات العامة الى القطاع الخاص.

٨. الاستخدام غير الرشيد للأدوية
- العشوائية في صرف الأدوية والذي يؤثر سلبا في توفر الادوية الاساسية وخاصة الأدوية الحساسة مثل المضادات الحيوية والادوية المتخصصة مثل ادوية السرطان والأمراض النادرة.

٩. توريد الادوية والمستلزمات الطبية يتم عبر وسائل نقل غير مناسبة، تفتقر معايير الجودة في سلسلة التجهيز مما يؤثر في جودة وفعالية الأدوية المتداولة.

ثانيا: التحديات التنافسية

١. الاحتكار وتركيز السوق
- سيطرة عدد محدود من المكاتب العلمية والمذاخر والصيدليات على نسبة كبيرة من السوق. حسب المادة (١٠) من قانون مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار.

مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار

- وجود اتفاقات غير شفافة بين بعض الموردين والصيدليات تضعف من عدالة التوزيع وتعزز الاحتكار.

٢. تفاوت الأسعار وضعف تطبيق نظام التسعير المركزي، حسب المادة المشار اليها أعلاه.

- ضعف تطبيق سياسة تسعير موحدة يسبب اختلافًا كبيرًا في أسعار الأدوية بين المكاتب والمذاخر والصيدليات.
- لا توجد آلية إلكترونية لمراقبة التسعير أو منصة مركزية للشفافية في الأسعار.

٣. نقص الأدوية الأساسية والأجهزة الطبية

- عدم توفر الأدوية المنقذة للحياة وأدوية الأمراض المزمنة والسرطانية ذات المناسئ العالمية.
- نقص في توفر الأجهزة الطبية وبما يتناسب مع الاحتياج الفعلي لها.

٤. الإعلانات الدوائية غير المنظمة

- ترويج غير علمي الأدوية والمكملات عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل.
- غياب رقابة فعلية على محتوى الإعلانات وادعاءاتها الطبية.

٥. صعوبة دخول الشركات العالمية وانسحابها من السوق العراقي

- ضعف تعقيدات التسجيل، الحماية القانونية، ومتطلبات غير متجانسة تضُعف رغبة الشركات العالمية في دخول سوق العراق.
- وجود لوائح غير محدثة لا تتوافق مع المعايير الدولية الحديثة.

٦. وجود محال لبيع الأدوية غير المرخصة وعيادات التمريض تدار من قبل دخلاء المهنة.

٧. مخالفات في صرف الادوية والمؤثرات العقلية من قبل المذاخر والصيدليات.

ثالثا: التوصيات التنظيمية والإصلاحية

١. إعادة تنظيم القطاع الصيدلاني

- تعزيز الوظائف التنظيمية للأدوية بما في ذلك انتقاء الادوية وتسجيلها ورصدها ومتابعة ما بعد التسويق وتحديث سياسات وأنظمة توريد وتخزين وتوزيع الأدوية
- تشكيل هيئة وطنية مستقلة لتنظيم القطاع الصيدلاني بإدارة مهنية، وفصل المهام الرقابية عن التنفيذية.
- توحيد السياسات والإجراءات المتعلقة بالتسجيل، التوزيع، الرقابة، والتسعير.

٢. تحديث السياسات الدوائية الوطنية

- مراجعة قائمة الأدوية الأساسية دوريا بالاستناد إلى عبء المرض ومؤشرات الاستخدام.
- اعتماد آليات علمية حديثة مثل تحليل التكاليف والفوائد وتحليل العبء المرضي لتحديد الأولويات.

٣. تسريع تسجيل الأدوية والمستلزمات الطبية

- تبسيط الإجراءات واعتماد منصات إلكترونية حديثة لتسجيل الأدوية والمستحضرات الطبية.
- تفعيل نظام النافذة الواحدة والتنسيق بين الجهات المعنية لتقليل زمن التسجيل.

٤. تعزيز الرقابة على المنافذ الحدودية

- تشكيل لجان مشتركة لفحص الأدوية المستوردة وضمان جودتها قبل دخولها إلى السوق.
- تفعيل نظم تتبع Track & Trace لشحنات الادوية والمستلزمات الطبية لتفادي التزوير والتهريب.

٥. إعادة ضبط وصف الأدوية في العيادات والمستشفيات

- فرض استخدام الوصفات الطبية الإلكترونية المعتمدة لتقليل التلاعب وتوحيد المصطلحات.
- مراقبة العلاقة بين الأطباء والصيدليات وضمان عدم وجود حوافز تجارية غير قانونية.

٦. إطلاق خارطة وطنية للأمن الدوائي

- إعداد قاعدة بيانات وطنية لحركة الأدوية (توافر - استهلاك - مخزون) .
- ربط مخازن الأدوية ومنافذ صرف الأدوية بواجهة تحكم موحدة لاتخاذ قرارات استراتيجية دقيقة.

٧. ضمان الشراء الحكومي الموحد

مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار

- تطوير آليات المناقصات المركزية بشفافية عالية.
- التعاقد مع موردين عالميين ذوي سمعة جيدة وبأسعار عادلة تضمن الكفاءة والاستدامة.

٨. إعادة تنظيم خارطة توزيع الصيدليات

- إنشاء قاعدة بيانات وطنية لتوزيع الصيدليات وربط منح التراخيص بتحليل الكثافة السكانية والحاجة الدوائية في كل منطقة.

٩. تطوير البحث العلمي والتطوير الدوائي

- إنشاء مراكز بحثية دوائية متخصصة لتطوير أدوية جديدة ومحلية.
- تحفيز الجامعات العراقية على البحث الدوائي من خلال توفير الدعم وبرامج تعليمية وبحثية متخصصة.
- دعم البحث في الأدوية التقليدية والعشبية.

١٠. التعاون الدول ي

- الشراكة مع شركات أدوية دولية ومنظمات دولية مثل منظمة الصحة العالمية والصندوق العالمي لتعزيز قدرة القطاع الدوائي العراقي على الابتكار وتوفير التمويل اللازم.

١١. تعزيز الرقابة على جودة الأدوية

- إنشاء هيئة رقابية حكومية مستقلة لمراقبة جودة الأدوية تكون مهمتها تقييم مراحل الإنتاج والاستيراد والتوزيع مزودة بملاكات فنية مدربة ومؤهلة وفقا للمعايير الدولية.

١٢. تقديم حوافز للشركات المحلية وضمان تطبيق معايير الجودة للصناعات الدوائية

- تقديم دعم حكومي للشركات المحلية التي تستثمر في تصنيع الأدوية داخل العراق.
- تشكيل لجان لمتابعة تطبيق معايير الجودة الشاملة للصناعات الدوائية في العراق.

١٣. دعم حكومي لإنفاذ قانون (١٤) لسنة (٢٠١٠) قانون المنافسة ومنع الاحتكار.

- دعم حكومي لتطبيق قوانين مكافحة الاحتكار بشكل صارم على المؤسسات المخالفة ومنافذ صرف الأدوية في السوق العراقي (سلاسل التجهيز).

١٤. إنشاء منصة معلوماتية معتمدة

- إنشاء موقع إلكتروني أو تطبيق يعرض أسعار الأدوية المتاحة في السوق العراقي لمساعدة المستهلكين في مقارنة الأسعار واختيار الأفضل.

١٥. تفعيل هيئة الضمان الصحي

- تمكين المرضى من الحصول على الأدوية بأسعار مخفضة وتقليل الضغط على السوق.

١٦. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- إطلاق مبادرات مشتركة مع القطاع الخاص لإنشاء المصانع المحلية للإنتاج الدوائي لتوفير أدوية بأسعار تنافسية وتقليل الاعتماد على الأدوية المستوردة.

١٧. استخدام وسائل نقل مخصصة لنقل الأدوية لتطبيق معايير الجودة في سلسلة التجهيز وخضوعها لرقابة صارمة أثناء عملية نقل وتوزيع الأدوية.

١٨. الدعم الحكومي للقطاع الخاص (مكاتب علمية، مذاخر، صيدليات) ويشمل تقليل رسوم الجباية لكل من:

- الهيئة العامة للضرائب.
- دوائر البلدية.

١٩. تشكيل لجان متخصصة من قبل مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار والجهات الساندة الفنية والأمنية (المتمثلة بمديرية مكافحة الجريمة المنظمة/ وزارة الداخلية وجهاز الامن الوطني متمثل/ بمديرية الامن الاقتصادي) لمتابعة تنفيذ التوصيات انفا بعد المصادقة عليها.